

قرار وزاري

٤٠٠٣ / ٢٦

بإصدار اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى

استناداً إلى المرسوم السلطاني رقم ٩٧ / ٨٦ في شأن مجلس عمان وتعديلاته ،
وإلى الموافقة السامية على القواعد والإجراءات المنظمة لانتخابات مجلس الشورى ،
وإلى القرار الوزاري رقم ٥٢ / ٢٠٠٠ بـإصدار اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس
الشورى وتعديلاته ،
وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة .

قرارات

مادة (١) : يعمل بأحكام اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى المرافقه .

مادة (٢) : يلغى القرار الوزاري رقم ٥٢ / ٢٠٠٠ المشار إليه .

مادة (٣) : على جميع المختصين تنفيذ أحكام هذا القرار كل في مجال اختصاصه .

مادة (٤) : ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره .

سعود بن إبراهيم بن سعود البوسعيد

وزير الداخلية

صدر في : ٢٤ من ذي الحجة ١٤٢٣ هـ

الموافق : ٢٥ من فبراير ٢٠٠٣ م

نشر هذا القرار في الجريدة الرسمية رقم (٧٣٨)
الصادرة في ١ / ٣ / ٢٠٠٣ م

اللائحة التنظيمية لانتخابات مجلس الشورى

الفصل الأول

تعریف

مادة (١) : يكون للمصطلحات والكلمات الآتية المعانى المبينة قرین كل منها ما لم يقتضي سياق النص خلاف ذلك :

الوزارة : وزارة الداخلية .

الوزير : وزير الداخلية .

اللجنة الرئيسية : اللجنة المكلفة بالإشراف على سير الانتخابات ويكون مقرها ديوان عام وزارة الداخلية .

لجنة الانتخابات : اللجنة المشكّلة في كل ولاية للإشراف على سير الانتخابات فيها .

العماني : كل شخص ذكر أو أنثى يتمتع بالجنسية العمانية .

إستمارة التصويت : الإستمارة المعدة لمارسة الناخب لحقه الانتخابي .

الفصل الثاني

حق الانتخاب

مادة (٢) : لكل عمانى الحق فى انتخاب أعضاء مجلس الشورى إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

١- أن يكون قد أكمل واحداً وعشرين عاماً ميلادياً في اليوم الأول من شهر يناير من سنة الانتخاب .

٢- أن يكون مقيداً في السجل الانتخابي .

مادة (٣) : حق الانتخاب حق شخصى يستعمل لمرة واحدة فى الانتخاب الواحد ولا يجوز الإنابة أو التوكيل فيه .

كما لا يجوز للناخب أن يدل بصوته فى غير الولاية المقيد فى سجلها الانتخابى .

مادة (٤) : لا يجوز لمن ينتمى إلى جهة عسكرية أو أمنية وإلى ما بعد انتهاء خدمته الفعلية بسنة ممارسة حق الانتخاب .

مادة (٥) : يحرم من ممارسة حق الانتخاب كل من تحقق بشأنه إحدى الحالتين التاليتين :

- ١- المصاب بمرض عقلى أثناء مدة حجزه .
- ٢- الموقوف تنفيذاً لحكم صادر ضده فى جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة .

الفصل الثالث

السجل الانتخابى

مادة (٦) : ينشأ بديوان عام الوزارة سجل انتخابى لكل ولاية تقيد فيه أسماء الناخبين وبياناتهم الانتخابية .

مادة (٧) : يشترط للقيد فى السجل الانتخابى أن يكون الناخب من أبناء الولاية أو من المقيمين فيها .

مادة (٨) : تعد الوزارة قوائم الانتخابات الخاصة بكل ولاية والتى تتضمن أسماء كافة الناخبين فيها من واقع السجل الانتخابى .

مادة (٩) : تصرف لكل ناخب بطاقة انتخاب تتضمن رقمه الانتخابي واسمه كاملاً وتاريخ محل ميلاده ورقم جواز سفره أو بطاقة الشخصية ومقره الانتخابى وتاريخ إصدار البطاقة .

الفصل الرابع

حق الترشح

مادة (١٠) : يجوز لكل عمانى الترشح لعضوية مجلس الشورى إذا توافرت فيه الشروط الآتية :

- ١ - ألا يقل سنه عن ثلاثين سنة ميلادية فى اليوم السابق على فتح باب الترشح .
- ٢ - أن يكون من أبناء الولاية المترشح عنها أو من المقيمين فيها .
- ٣ - أن يكون على مستوى مقبول من الثقافة وأن تكون لديه خبرة عملية مناسبة .
- ٤ - ألا يكون قد استنفد عضوية المجلس لمدتين كاملتين .

مادة (١١) : يحرم من حق الترشح - حتى مع توافر شروط المادة (١٠) من هذه اللائحة كل من تحقق بشأنه إحدى الحالات التالية :

- المحكوم عليه بالإفلاس ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
- المحجوز عليه بحكم قضائي أثناء مدة الحجز .
- المصاب بأمراض عقلية مدة حجزه .
- المحكوم عليه في جنائية أو في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .

مادة (١٢) : لا يجوز لمن يتسمى إلى جهة عسكرية أو أمنية وإلى ما بعد انتهاء خدمته الفعلية بستين، ممارسة حق الترشح.

مادة (١٣) : تقدم طلبات الترشح وفق النموذج المعهود لذلك إلى الوزير من طالب الترشح أو وكيله خلال الفترة التي يحددها بيان الوزير ويعطى مقدم الطلب إيصالاً بطلبه.

مادة (١٤) : تقوم لجنة الانتخابات بفحص طلبات المرشحين الواردة من الوزارة وإعداد كشف بأسمائهم مشفوعاً برأيها، ترفعه إلى اللجنة الرئيسية لمراجعتها واعتمادها .

مادة (١٥) : تعلن أسماء المرشحين الواردة في القوائم الأولية فور وصولها من اللجنة الرئيسية في مكان بارز بمكتب الوالي .

مادة (١٦) : يجوز لكل ذي مصلحة الاعتراض على الأسماء الواردة في القوائم الأولية للمرشحين لدى لجنة الانتخابات خلال خمسة أيام من تاريخ إعلان هذه القوائم مبيناً الأسباب التي يستند إليها في اعتراضه ويسلم إيصالاً بذلك .

مادة (١٧) : تصدر لجان الانتخابات قراراتها بشأن الاعتراضات على الأسماء الواردة في القوائم الأولية خلال أسبوع من تاريخ قفل باب الاعتراض، فإذا قررت الموافقة على طلب المعترض يبلغ كل من المعترض والمعتضر عليه خطياً بذلك وتعديل القائمة بناءً عليه، مع أخطار اللجنة الرئيسية بذلك، أما إن كان قرارها بالرفض فيجب أن يكون مسبباً ويبلغ المعترض خطياً بالرفض وبإمكانية رفع تظلمه إلى اللجنة الرئيسية .

ويتم إعلان قرارات لجان الانتخابات بشأن الاعتراضات في ذات المكان الذي أعلنت فيه قوائم المرشحين الأولية .

مادة (١٨) : يجوز لكل ذي مصلحة أن يتظلم إلى اللجنة الرئيسية من قرار لجنة الانتخابات الصادر بقبول أو رفض الاعتراض المشار إليه في المادة (١٧) من هذه اللائحة وذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ علمه بالقرار مبيناً أسباب تظلمه ويعطى إيصالاً بذلك .

ويجوز تسليم التظلم في هذه الحالة إلى لجنة الانتخابات والتي يتعين عليها رفعه فوراً إلى اللجنة الرئيسية للبت فيه .

مادة (١٩) : تصدر اللجنة الرئيسية قرارها في هذا التظلم خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ استلامه ويكون قرارها في هذا الصدد نهائياً وتقوم بعد ذلك بإرسال قوائم بأسماء المرشحين النهائية لكل ولاية .

الفصل الخامس

لجنة الانتخابات

مادة (٢٠) : يصدر الوزير قراراً بتشكيل لجنة رئيسية للانتخابات برئاسة وكيل الوزارة وعضوية عدد من الأعضاء يحددهم قرار تشكيل اللجنة .

مادة (٢١) : تختص اللجنة الرئيسية بالمهام الآتية :

- الإشراف على سير عمل لجان الانتخابات ومراقبتها .
- البت في كافة الأمور التي ترفع إليها من لجان الانتخابات .
- اعتماد قوائم المرشحين والناخبين لسائر الولايات .
- الفصل في التظلمات المقدمة على قرارات لجان الانتخابات وتعديل القوائم على أساس ذلك .
- تحديد الإجراءات والوسائل المناسبة التي تمكن الناخب من الإدلاء بصوته في سهولة ويسر .

- البت في الطعون التي تقدم في شأن صحة نتائج التصويت .

- رفع نتائج الانتخابات لسائر الولايات إلى الوزير تمهيداً لإعلانها .

مادة (٢٢) : يصدر الوزير قراراً بتشكيل لجنة للانتخابات في كل ولاية تكون برئاسة الوالي وعضوية أحد القضاة ونائب الوالي وعضوين آخرين من بين رؤساء المصالح الحكومية بالولاية، ويشترط في أعضاء اللجنة أن يكونوا من غير المنتسبين للولاية التي تتبعها لجنة الانتخابات، ويكون نائب الوالي مقرراً لها .

مادة (٤٣) : تتولى لجنة الانتخابات المهام الآتية :

- وضع الترتيبات اللازمة لإجراء العملية الانتخابية في الولاية والإشراف المباشر على سير مراحلها المختلفة .
- العمل على تذليل الإشكالات الوقتية التي تواجهه عملية الانتخاب .
- تلقى الاعتراضات على الأسماء الواردة في القوائم الأولية والبت فيها ورفع ما يقدم من تظلمات بشأن قراراتها في هذا الصدد إلى اللجنة الرئيسية .
- رفع النتائج الأولية للانتخابات إلى اللجنة الرئيسية فور الانتهاء من عملية الفرز .
- إعداد محضر بسير عملية الانتخاب بالولاية ورفعه إلى اللجنة الرئيسية .

مادة (٤٤) : أ - يصدر رئيس اللجنة الرئيسية قراراً بتشكيل ثلاثة لجان فرعية في كل

ولاية على النحو الآتي :

- لجنة التنظيم .

- لجنة التصويت .

- لجنة الفرز .

ب - تكون هذه اللجان من عدد من الأعضاء وفق ما تقرره اللجنة الرئيسية

بحسب الكثافة السكانية لكل ولاية، وتكون رئاسة تلك اللجان من

بين أعضاء لجنة الانتخابات، على أن يرأس القاضي - عضو لجنة

الانتخاب - لجنة الفرز .

مادة (٤٥) : تتولى اللجان الفرعية المهام الآتية :

١- لجنة التنظيم :

- العمل على تجهيز أماكن التصويت .
- التأكد من هوية الناخب من خلال بطاقة الانتخاب .
- تنظيم دخول وخروج الناخبين من وإلى أماكن وقاعات التصويت .
- حفظ وضبط الأمان في أماكن وقاعات التصويت .
- رفع تقرير إلى لجنة الانتخابات عن سير عملها .

ب- لجنة التصويت :

- التأكد من خلو صناديق التصويت من أية أوراق أو استumarات وذلك بفتحها أمام الحاضرين من الناخبين والمرشحين أو من يمثلهم قانوناً ثم إغلاقها ويثبت ذلك بمحض بوجوب محضر يوقع من قبل رئيسى لجنتى الفرز والتصويت .
- تسليم استumarات التصويت المرقمة والختومة للناخبين .
- تحرير بطاقة الناخب في المكان المخصص لذلك قبل تسجيل اسم المرشح .
- التوقيع على استumarات التصويت وختتها قبل استعمالها في عملية التصويت .
- تدوين اسم المرشح الذي يريد الناخب غير الملم بالكتابة انتخابه على أن يتلو أحد أعضاء اللجنة - غير العضو الذي قام بالكتابة - الاسم عليه وذلك في مكان خاص ، بعدها يسلمه الاستماراة ليضعها في الصندوق .

- مراقبة عملية وضع استثمارات التصويت في الصناديق .
- غلق الصناديق وختامها بالشمع الأحمر في الوقت المحدد لانتهاء عملية التصويت .
- إعداد محضر بسير عملية التصويت متضمناً عدد استثمارات التصويت المستعملة والتالفة وغير المستعملة يرفع للجنة الانتخابات .

ج- لجنة الفرز :

- فتح الصناديق أمام لجنة الانتخابات والحاضرين من المرشحين أو ممثليهم وإعداد محضر بذلك .
- حصر عدد استثمارات التصويت الموجودة في كل صندوق .
- فرز أصوات الناخبين وذلك بقراءتها من قبل عضوين على الأقل، ويتم تفريغها في كشوف من نسختين يوضع عليها من قبل رئيس اللجنة وأحد الأعضاء .
- اعتماد استماراة التصويت من قبل عضو لجنة الفرز .
- البث في صحة استثمارات التصويت .
- حصر عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح وإعداد ملف لكل منهم بهذه الأصوات .
- إعداد محضر تفصيلي يتناول كافة الخطوات التي قامت بها اللجنة على أن يثبت فيه ما تبين لها من ملاحظات ورفعه إلى لجنة الانتخابات .

الفصل السادس

التصويت وإعلان النتائج

مادة (٢٦) : يجرى التصويت في يوم واحد لجميع ولايات السلطنة، ويجوز للوزير أن يعين يوماً خاصاً للتصويت في ولاية معينة إذا اقتضت سلامة التصويت والمصلحة العامة ذلك .

مادة (٢٧) : يبدأ التصويت في اليوم المحدد للانتخاب من الساعة السابعة صباحاً وينتهي في تمام الساعة السابعة من مساء اليوم ذاته، ولرئيس اللجنة الرئيسية تدید الوقت إلى الساعة التاسعة مساء بقرار مسبب .

مادة (٢٨) : يتم التصويت بموجب استماراة التصويت المعدة لذلك وفي الأماكن المحددة بالولاية .

مادة (٢٩) : يجوز للوزير اعتماد الأسلوب الآلي في التصويت أو الفرز أو كلاهما معاً في جميع الولايات أو بعض منها بموجب قرار ينظم ذلك .

مادة (٣٠) : تكون صناديق التصويت وفق الشكل الذي يقره الوزير على أن يكون لكل صندوق قفلين وفتحة واحدة لا تسمح إلا بدخول استماراة التصويت، وتكون مفاتيح أحد القفلين لدى رئيس لجنة الفرز، ومفاتيح القفل الآخر لدى رئيس لجنة التصويت .

مادة (٣١) : تتولى لجنة الفرز الفصل في صحة استمارات التصويت، وتكون الاستماراة باطلة في أي من الحالات الآتية :

- ١ - إذا كانت استماراة التصويت غير مختومة أو غير موقعة من قبل أحد أعضاء لجنة التصويت .
- ٢ - إذا كانت تتضمن اسم أكثر من مرشح .

٣- إذا كانت تتضمن اسم أو أسماء من غير قائمة المرشحين .

٤- إذا تعذر قراءة اسم المرشح مالم تدل عليه القرائن .

٥- إذا تضمنت استماراة التصويت اسم الناخب أو إشارة تدل عليه .

مادة (٣٢) : يرتب المرشحون تنازلياً بعد الانتهاء من عملية الفرز بحسب عدد الأصوات التي حصل عليها كل منهم ، ويكون الفائز من حصل على أعلى الأصوات ثم من يليه إذا كانت الولاية تمثل بأكثر من شخص .

وفي حالة تساوى الأصوات لاثنين أو أكثر من الحاصلين على أعلى الأصوات تجرى لجنة الانتخابات القرعة بينهم وفي حضورهم ويعتبر فائزاً من جاءت نتيجة القرعة لصالحه ويحرر محضر بذلك يوقع عليه من الحضور وأعضاء لجنة الانتخابات .

مادة (٣٣) : تقوم لجنة الانتخاب برفع النتائج إلى اللجنة الرئيسية فور الانتهاء من عملية الفرز وفي موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي للتصويت ، وبعد محضر بهذه النتائج يرسل مع جميع القرارات والأوراق المتعلقة بعملية الانتخاب إلى اللجنة الرئيسية وتعلق النتائج في مكان عام وبارز بمكتب الوالي .

مادة (٣٤) : يحق لكل ذي مصلحة من المرشحين أن يطعن على نتائج التصويت أمام اللجنة الرئيسية خلال خمسة أيام من تاريخ إعلانها بمكتب الوالي ، على أن يتضمن الطعن الأسباب التي يستند إليها .

وتقوم اللجنة بالبت في هذا الطعن ولا يعد قرارها في هذا الشأن نهائياً إلا بعد اعتماده من الوزير .

مادة (٣٥) : تقوم اللجنة الرئيسية برفع النتائج إلى الوزير لإصدار بيان بالنتائج النهائية للانتخابات متضمناً أسماء أعضاء مجلس الشورى .

الفصل السابع

العقوبات

مادة (٣٦) : مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن ألف ريال عماني ولا تزيد على ثلاثة آلاف ريال عماني أو بالعقوبتين معاً كل من ارتكب أي من الأفعال الآتية :

- ١ - اتحال شخصية الغير بقصد التصويت في الانتخابات أو القيام بالتصويت أكثر من مرة.
- ٢ - الدخول بالقوة إلى القاعات للتأثير على سير التصويت أو التعرض بسوء لأى من المسؤولين عن إجرائه .
- ٣ - حمل سلاح ناري في أماكن الانتخابات .
- ٤ - الاستيلاء على أي صندوق تصويت قبل أو بعد الفرز أو محاولة ذلك .
- ٥ - إثياب أي فعل من شأنه التأثير على سير الانتخابات .

مادة (٣٧) : تسقط جميع الجرائم المنصوص عليها في المادة (٣٦) من هذه اللائحة بعد مرور ستة أشهر من تاريخ إعلان النتائج النهائية للانتخابات .

الفصل الثامن

أحكام ختامية

مادة (٣٨) : يصدر الوزير في كل عملية انتخابية قراراً بالخطوة الزمنية لسير الإجراءات الانتخابية .

مادة (٣٩) : تقوم الوزارة في كل عملية انتخابية بإعداد نماذج الاستثمارات والسجلات والأختام والصناديق اللازمة لسير الإجراءات الانتخابية .